



Munich Personal RePEc Archive

The impact of regional and global changes on intra-Arab agricultural trade

Soliman, Ibrahim

Zagazig University Department of Agricultural Economics

January 2021

Online at <https://mpra.ub.uni-muenchen.de/114261/>
MPRA Paper No. 114261, posted 01 Oct 2022 13:27 UTC

أثر التغيرات الإقليمية والعالمية على التجارة الزراعية البينية العربية

إعداد

أ.د. إبراهيم سليمان

أستاذ الاقتصاد

كلية الزراعة، جامعة الزقازيق، مصر

مقدمة

تعتبر حقبة العقدين الأخيرين من القرن العشرين فترة تحول لاقتصاديات الدول النامية ومنها الدول العربية نحو التحرر الاقتصادي. كما شهدت انضمام العديد من الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية ومن ثم التزمّت باتفاقاتها، وشهدت تلك الحقبة عدة أحداث تتسم بالعنف والحروب والحصار الاقتصادي والاضطرابات الداخلية ليس فقط على مستوى المنطقة العربية بل أيضا على مستوى العالم، وتأثرت تجارة الدول العربية بالتكتلات الاقتصادية واتفاقيات الشراكة بين عدد من دولها وتلك التكتلات، ومن جهة أخرى شهدت نفس الفترة توجهات عربية نحو زيادة التعاون الاقتصادي وتفعيل دور السوق العربية المشتركة واتجهت نحو تخفيض التعريفية الجمركية بين دولها وكذلك الاتفاقات التجارية الثنائية.

ولكن لا يبدو أن ارتفاع قيمة الصادرات الزراعية العربية خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بمتوسط حوالي 14% سنويا، والغذائية منها بمعدل نمو سنوي حوالي 5.6% أنه يعكس زيادة حقيقية في الكميات المصدّرة، بل يعكس ارتفاع أسعار الأغذية في النصف الثاني من القرن الحادي والعشرين نتيجة أزمة الغذاء العالمية التي تفاقمت في عامي 2007-2008، ورغم ذلك لم تحقق الكميات المصدّرة من السلع الزراعية، والغذائية منها زيادة تذكر نتيجة عدم استكمال التشريعات والإجراءات المؤسسية لإطلاق عملية التصدير وزيادة الطلب على الأغذية في الدول العربية، وتباطؤ التوسع في استصلاح الأراضي وإعطاء الأولوية للتوسع الأفقي على حساب التنمية الرأسية المرتبطة بزيادة إنتاجية الإنتاج من وحدة المساحة، وهو الأمر الذي أثبتته التقرير السنوي الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة عن الحالة الأغذية والزراعة في عام 2012، حيث أوضح أن المناخ الاستثماري غير ملائم لأي إستراتيجية للاستثمار الزراعي، وتكشف البيانات الحديثة المجمعة لتقرير المنظمة السنوي أن المزارعين في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط، ومنها الدول العربية الزراعية،

يستثمرون ما يتجاوز 170 مليار دولار أمريكي سنوياً في مزارعهم، أي ما يعادل نحو 150 دولار أمريكي للمزارع الواحد، بما يعادل حوالي ثلاثة أضعاف جميع الموارد الأخرى التي ترصد للاستثمار، ويفوق بمقدار أربع مرات مساهمات القطاع العام، وأكد التقرير أن المعيار الأساسي للاستثمار هو الحوكمة الجيدة التي تتضمن عدداً من الشروط لكي تكون فاعلة في دعم الأمن الغذائي والتنمية الريفية المستدامة.

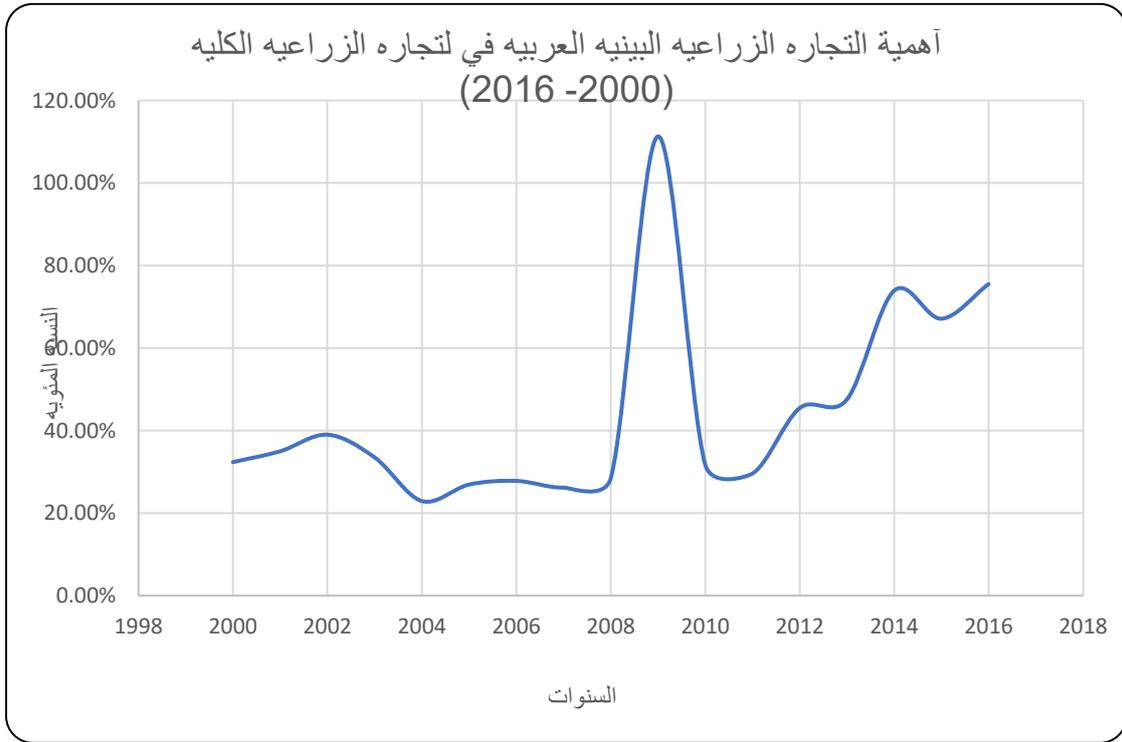
ومن الأهمية بمكان تدقيق مضمون الإحصاءات، لأن القيم والنسب الظاهرة قد تعطي دلالات غير منطقية، ففي آخر إحصاء متاح عن حجم الصادرات الزراعية في عام 2018، تحتل دولة الإمارات العربية المرتبة الأولى في أهمية صادراتها الزراعية في جملة الصادرات الزراعية العربية بنسبة حوالي 26.5% من مجموع قيمة الصادرات الزراعية العربية البالغة حوالي 42532 مليون دولار أمريكي، تسبق في ذلك الدول العربية ذات الموارد الزراعية الكبيرة مثل مصر والمغرب والسودان، ولكن يبدو أن جزء كبير من قيمة صادرات الإمارات الزراعية هي نشاط إعادة تصدير، خاصة في ظل أزمة دول مجلس التعاون الخليجي في تلك السنوات حتى عام 2020، وتأتي المغرب ومصر والسودان في المراتب من الثاني حتى الرابع على الترتيب بنسب حوالي 19.2%، 11.4%، 19.7% على الترتيب، ثم تأتي المغرب في المرتبة الخامسة بساهمة حوالي 5% ف من جملة الصادرات الزراعية العربية، ومن المستغرب أن أهم المجموعات السلعية في هيكل الصادرات العربية هو التبغ بنسبة حوالي 16.9% الفاكهة الطازجة والمجففة بنصيب حوالي 14.5%، تليها الأسماك بنصيب حوالي 8.4%، ثم الخضر المجففة والطازجة في المرتبة الثالثة بنسبة حوالي 8%، وفي المرتبة الرابعة اللبن ومنتجاته بنسبة حوالي 7.5%، وفي المرتبة السادسة الزيوت النباتية، خاصة زيت الزيتون بمساهمة حوالي 5.4%، وذلك في عام 2018.

وتبدو أهمية تنمية التجارة الزراعية العربية في ظل المعوقات التي تعترض نموها في السوق العالمي، وبصفة خاصة السوق الأوروبي الذي ظل حتى عقد مضي أهم أسواق الصادرات الزراعية العربية، وتتمثل هذه المعوقات في أربعة قيود، ثلاثة منها غير نقدية وهي روزنامة التصدير، وحصص التصدير، والمواصفات الصحية والبيئية والتجارية، وكذلك قيد السياسة السعرية للاتحاد الأوروبي في شأن وضع حد أدنى لا يجب تجاوزه للسلع الغذائية المصدرة من خارجه إلى جميع دوله، هذه القيود حدثت من التوسع في التصدير لهذه الأسواق، مما خلق حوافز لتنمية التجارة الزراعية البينية العربية.

أهمية التجارة الزراعية البينية العربية في التجارة الكلية الزراعية للدول العربية:

لا تمثل جملة التجارة الزراعية البينية العربية أهمية كبيرة في جملة التجارة الزراعية العربية، فقد بقيت التجارة الزراعية البينية في حدود أقل من 1% خلال العقد الأول من القرن الحالي، باستثناء عام 2009، ولكن

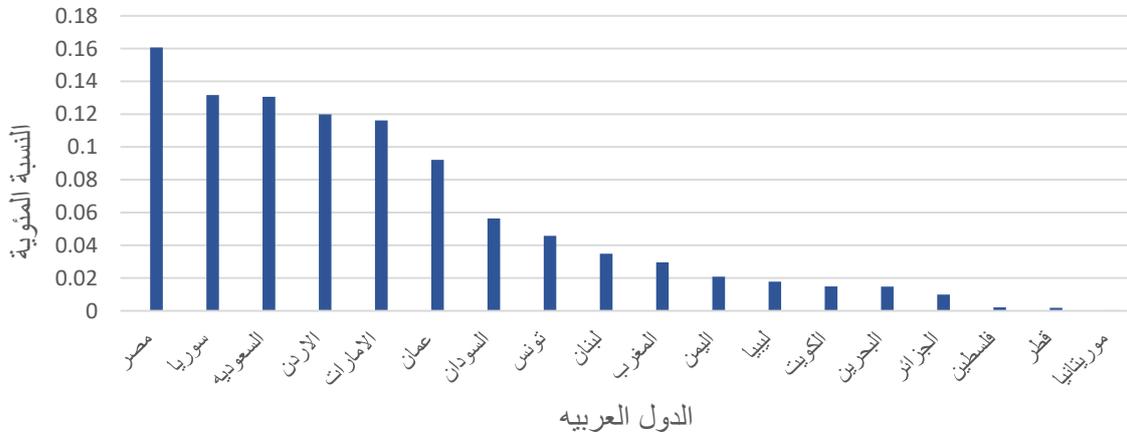
هناك اتجاهها لزيادة أهميه التجارة الزراعية البينية العربية في جملة التجارة الكلية الزراعية العربية خلال العقد الثاني من القرن الحالي، أي من حوالي 0.80% في عام 2010 إلى حوالي 2.1% في عام 2018



أهميه الصادرات القطرية في جملة الصادرات الزراعية البينية العربية:

يعرض الشكل (2) ترتيب الدول العربية تنازليا وفقا للمتوسط السنوي لمساهمة كل قطر عربي في الصادرات البينية العربية السنوية المقدرة في العقد الماضي، ويتضح أن مصر كانت الأعلى في صادراتها الزراعية البينية، حيث ساهمت بحوالي 16.1% في جملة الصادرات البينية، وذلك رغم الظروف الاقتصادية والاجتماعية والأمنية المضطربة التي واكبت ثورة 25 يناير 2011، وتليها صادرات سوريا والسعودية للدول العربية التي ساهمت بحوالي 13.2%، 13.1% علي الترتيب في جملة الصادرات بين الدول العربية، وتأتي في المرتبة الرابعة صادرات الأردن للدول العربية، بحوالي 12%، واحتلت الإمارات المرتبة الخامسة في ترتيب الصادرات العربية البينية، بمتوسط سنوي حوالي 11.6% ، وفي المرتبة السادسة والسابعة عمان والسودان بنصيب حوالي 9.2%، 5.6%، علي الترتيب.

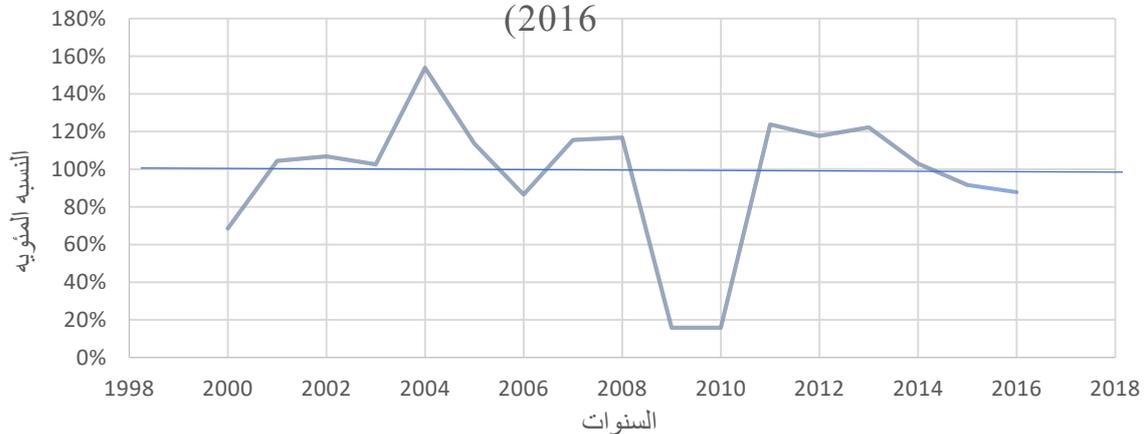
نسبة الصادرات القطرية البينية في جملة الصادرات الزراعية % (2000-2016)
العربية البينية



نسبة تغطية الصادرات الزراعية البينية العربية للواردات منها :

يعتبر معدّل التغطية من المؤشرات التي تقيس كفاءه التجارة الخارجية لدولة ما وتشير زيادة هذه النسبة عن 100% إلى أن هناك فائض من النقد الأجنبي في الميزان التجاري لهذه الدولة مع الدول العربية، وغالبا تكون شروط التجارة في صالح هذا المقتصد، وربما تعكس توافر الميزة النسبية و/أو القدرة التنافسية لتلك الدولة نتيجة لكفاءة استخدام الموارد أو تنوع هيكل التجارة أو انخفاض تكاليف الإنتاج واستخدام حزم تكنولوجية ملائمة أدت لزيادة الإنتاجية وخفض تكاليف الإنتاج، مما جعل قيمه الصادرات تكفي وزيادة لمقابلة نفقات الاستيراد، واتضح أن جملة الصادرات الزراعية البينية حققت فائضا كبيرا في الدول العربية في العقدين الماضيين في كل من مصر، والسودان، وسوريا والأردن وتونس، والمغرب فيما عدا عامي 2009، 2011، ولكن لم تحقق أي دولة عربية أخرى هذا الفائض في ميزانها التجاري مع الدول العربية، وإذا اعتبرنا مجموعة الدول العربية تكتلا اقتصاديا، بفرض فاعلية اتفاقية التجارة الحرة بينها، فقد حقق معدّل تغطية الصادرات إلى الواردات فائضا من العملة الصعبة خلال تلك الفترة عدا ستة سنوات أعوام هي 2000، 2006، 2009، 2010، 2015، 2016

نسبة تغطية الصادرات الزراعية البينية العربية للواردات منها % (2000-2016)



التمركز السلعي للصادرات الزراعية البينية العربية¹

تصدّرت مجموعه منتجات الألبان المجموعات الغذائية الرئيسة أي حوالي 37%، وتليها مجموعه والفاكهة بقيمة 49%، ثم الحيوانات الحية بقيمة حوالي 21%.

ويعتبر تنوع الصادرات مهما بالنسبة للبلدان النامية ومنها الدول العربية، لأن كثيرا من البلدان النامية تعتمد اعتمادا كبيرا على عدد قليل نسبيا من السلع الأساسية الأولية ومنها الزراعية في تحقيق إيرادات صادراتها. وقد يؤدي عدم استقرار أسعار هذه السلع الأساسية إلى تعريض الدول العربية المصدّرة لصدّات خطيرة في معدلات التبادل التجاري، لذلك فإن التنوع في منتجات التصدير الأولية الجديدة يُنظر إليه على أنه تطور إيجابي، خاصة السلع الزراعية المجهزة، حيث تؤدي لزيادة إيرادات الصادرات والاستقرار في النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل واسعة، علاوة على آثار إيجابية أخرى غير مباشرة منها رفع مستوى التعليم، وتطوير المهارات والبنية الأساسية، ويلاحظ أن المجموعات الثلاث عدا الحيوانات الحية هي سلع سريعة التلف²، أي الألبان والخضر والفاكهة التي يتطلب رفع كفاءتها التسويقية قيام شبكة من صناعات التجهيز والتخزين والتعبئة والنقل المتخصص وهو ما يتوافق مع استراتيجية تنمية الصادرات المقترحة، كما يمكن رفع القيمة المضافة لتجارة الحيوانات الحية بقيام صناعة تجهيز اللحوم وتجهيز المنتجات الثانوية وأهمها الجلود، والأسقاط القابلة للأكل³

أهم الأقطار العربية المصدّرة لأهم المجموعات السلعية الزراعية للعالم العربي

ساهمت السعودية ومصر بحوالي 33%، 13% في صادرات الألبان، ولكن ارتفاع أهمية صادرات السعودية من الألبان لا يعكس ميزات تنافسية لاستخدام الموارد الزراعية، حيث أثبتت دراسة ميدانية موسعة قام بها الباحث في عام 2005 بتكليف من منظمة الأغذية والزراعة عن نظم وسياسات تسويق الألبان في السوق السعودي، أن فائض التصدير من الألبان هو مجرد انعكاس لتكثيف مجموعة محدودة من المستثمرين الذين تنافسوا في حيازة قطعان من ماشية الهولشتين عالية الإدرار اليومي قدر في المتوسط بحوالي 38 كيلوجرام للرأس، وقدر متوسط حجم القطيع في المزرعة بحوالي خمسة آلاف رأس، وبعضهم يملك خمسة من هذه المزارع، مما أدى لتوسع كبير في الإنتاج، خلال أقل من عشر سنوات، بمعدل فاق كثيرا معدل نمو الطلب الفعال علي الألبان ومنتجاتها بالمملكة والذي قدر بحوالي 5%، بينما بلغ معدل نمو العرض من الإنتاج المحلي بحوالي 7.2% سنويا، ويدل ذلك علي فائض كبير بين العرض والطلب في سوق الألبان ومنتجاتها، أدى لتدهور في الأسعار، وأعزت الدراسة النمو البطيء في الطلب على منتجات الألبان في سوق المملكة إلي ببطء النمو الاقتصادي، صاحبه انخفاض معدل نمو السكان من حوالي 4.8% سنويا في ثمانينيات القرن الماضي إلي

¹ قياس دليل "هيرفيندال-هرشمان

² Perishable goods

³ Elidable Offal

حوالي 2.9% في العقد الأول من القرن الحالي، قابله نمو مطرد في الإنتاج لبس فقط لزيادة حجم الأبقار في النظام التجاري المتخصص ذات الإنتاجية العالية، بل زادت إنتاجه القطعان التقليدية برغم انكماش أعدادها لأنها تعرّضت للخلط الوراثي مع الأبقار الأجنبية المنتشرة في سوق المملكة، هذا مع بلوغ أسعار المنتجات المستوردة نصف الأسعار المحلية، مما أسرع في معدّل انخفاض أسعار المستهلك قابله نمو معنوي في تكاليف الإنتاج ومن ثم انخفاض الربحية وحيث أنه في ظل آليات السوق يشتق الطلب علي الألبان علي باب المزرعة من الطلب في مرحله الجملة (باب المصنع)، والأخير يشتق من الطلب الأولي وهو طلب المستهلك ، والذي ثبت انه أبطأ نمواً من العرض، الأمر الذي أدى لحاله كساد في هذه الصناعة محليا يدفعها للانكماش، وساهم في ذلك تركيز الإنتاج شتاء بينما يزيد الطلب صيفا، وكذلك نتيجة أن جل المنتجات الملائمة لذوق المستهلك السعودي طازجة (لبن متخمر أو مبستر وبنسبة ضئيلة لبن زبادي).

وقد أوصت تلك الدراسة بضرورة إحداث تطوير نوعي لحجم الطلب والمنتجات بنشر الوعي نحو استهلاك منتجات أخرى مثل الأجبان وخط الألبان بالفواكه كعصائر تقدم في مقاصف المدارس مثل التجربة الهندية بدلا من المياه الغازية، وتخفيض تكاليف الإنتاج بتحجيم الفاقد، وزيادة الصادرات وتطوير نوعيتها لتلائم السوق العربي الغير خليجي مثل السوق المصري كبير الحجم وقد نفذت هذه التوصية وافتتحت شركتان كبيرتان في السوق المصري هما شركة المراعي وشركة دانون، والأخيرة هي استثمار مشترك مع شركة الصافي السعودية كبرى الشركات المنتجة للألبان هناك، ولكن شكك خبراء التنمية المستدامة في جدوي هذا النشاط الاقتصادي باعتبار أن تصدير منتجات الألبان يتضمن تصديرا لمورد نادر هو المياه العذبة⁴ والتي تفوق تكاليفها الاجتماعية كمورد طبيعي مردود التصدير، حيث قدر الخبراء أن إنتاج وتجهيز طن من الألبان يستهلك 500 متر مكعب من المياه، أخذاً في الاعتبار عمليه رش الماشية برزاز الماء صيفا في الحظائر تجنباً للحر القاتل، وقيمة الحليب المرتجع من اللبن المتخمر والمبستر في الشتاء زمن ذروة الإنتاج.

ومن الجدير بالإشارة أن هناك مستثمرون سعوديون يقومون بزراعة البرسيم الحجازي وفرمه وكبسه في بالات وإعادة تصديره لمنجي الألبان في السعودية من منطقة شرق العوينات وكذلك منطقة وادي كرار حول بحيرة السد العالي في مصر، وكان الأجدى اقتصاديا للبلدين الاستثمار في هذه المناطق بتربية الماشية عالية وإقامة صناعة تجهيز منتجات الألبان حولها ونقل المنتجات اللبنية لأسواق المدن المصرية

وتعتبر السودان أهم الدول المصدرة لمجموعه الحيوانات الحيه حيث تصدّر 21% من الصادرات العربية البينية، وأكبر سوق لصادرات السودان من الحيوانات الحيه من الأغنام هو السوق السعودي لارتباطه بموسم الحج حيث تذبج كأضاحي، وتستورد السعودية حوالي 60% من احتياجاتها من الحيوانات الحيه من السودان، وتصل صادرات الحيوانات الحيه السودانية عن طريق ميناء جده الإسلامي وتسمي صادرات الهدى، وقد

⁴ Virtual water Cost = تكاليف المياه الافتراضية

استهدفت وزارة الثروة الحيوانية والسلمكية والمراعي في السودان تصدير أكثر من ستة ملايين رأس ماشية بمختلف الأنواع إلى الأسواق السعودية في عام 2017، وتتمتع السودان بميزة نسبية في تربية الماشية وإنتاج اللحوم، ويشغل قطاع الثروة الحيوانية المرتبة الثانية في الاقتصاد السوداني من حيث الأهمية إذ يمتلك السودان أكثر من 130 مليون رأس من الماشية.

ويجدر الإشارة أنه في العقد الأخير أصبح السودان أحد المصدرين الرئيسيين للحوم الحمراء للسوق المصرية، حيث يمتلك مستثمرون مصريون أكبر مجزر سوداني يصدر شهريا نحو 200 طن من اللحوم الطازجة للسوق المصرية، وذلك بخلاف الجمال السودانية التي يتم تصديرها حية بعشرات الآلاف سنويا لمصر، إلا أن هذه الأرقام وصفها أحد خبراء الثروة الحيوانية السودانية بأنها نقطة في بحر إمكانات السودان من الثروة الحيوانية، والذي يمكنه مضاعفة حجم صادراته منها سواء من اللحوم والإبل للسوق المصرية في ظل ثروة ضخمة يمتلكها من الماشية والإبل والضأن، ولكن معوقات زيادة الصادرات تتمثل في قلة الاتفاقيات التجارية بين البلدين وضعف البنية الأساسية في السودان وضعف طرق النقل بالسكك الحديدية بين قطرين متلاصقين

وجدير بالإشارة أن غرب السودان خاصة إقليم دارفور يمثل حزام الذرة الواعد للوطن العربية حيث تربي ملايين الرؤوس من الماشية ويملك مراعي غنية، ولكن المشروعات التي قدمت ضمن برامج الأمن الغذائي العربي لم تحظ بأولوية التمويل لأنها تضمنت بنودا للبنية الأساسية من طرق وخطوط سكك حديدية وصوامع تخزين رغم أنها مناطق تفوق مكاناتها مناطق حزام الذرة الأمريكي في مناطق الوسط الغربي وتفوق في حجم الثروة الحيوانية ولايتي أريزونا وتكساس الشهيرتين. وإن تم تميمتها لكفت العالم العربي من اللحوم والذرة، وفتحت المجال لتدفقات نقدية هائلة من العملات الصعبة من خلال التصدير لحوم والذرة وحققت أمنا غذائيا عربيا مستداما. ومزاوالات مجلدات دراسات الجدوى لمشروع "الدمازين" باللعتين العربية والإنجليزية يعلو الأرفف يحتاج لتحديث وتنفيذ، وهذا يتطلب وغيره من المشروعات المقترحة أن تتوافر قوانين انتقال رؤوس الأموال والعمالة والاستثمار الخاص ملزم لكافة الدول الأعضاء في الجامعة العربية يضمن مساهمة القطاع الخاص الأساسية في ذلك ويدعمه تشريعات ضريبية حافزة على الاستثمار

وأهم الدول المصدرة لمجموعه الفاكهة هي مصر بنسبه 26%، وسوريا بنسبه 15%، والأردن بنسبه 12%، والمواالح الطازجة والمجففة هي الأكبر نصيبا في التصدير من باقي سلع المجموعة وذلك خلال أخر العشر سنوات الأخيرة، حيث بلغ متوسط الكميات المصدرة سنويا حوالي تسعة ملايين طن وتليها مجموعه الأعناب الطازجة والمجففة وبلغ متوسط كميتها المصدرة حوالي مليوني طن، ومن أهم الدول المستوردة للفاكهة هما المملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية وروسيا الاتحادية.

وأهم الدول المصدرة لمجموعه الخضر في الصادرات العربية البينية هي الأردن، ثم مصر، فسوريا بنسبه 33%، 27%، 11%، علي الترتيب، ويجدر الإشارة أن ظهور الأردن بين أهم الدول المصدرة لمحاصيل الخضر والفاكهة برغم ضعف إمكاناتها من الموارد الزراعية يرجع للميزة النسبية لموقعها الجغرافي حيث تجاورها خمس

دول عربيه هي السعودية ومصر والعراق وسوريا وفلسطين المحتلة، وأدار الأردن بكفاءة ميزاته المكانية بتفعيل علاقاته الإقليمية العربية، والتزم بتنفيذ سياسة خارجية وإقليمية وفق معطيات ذلك الموقع الجغرافي باتباع سلوك سياسي متوازن في علاقاته الخارجية في الحصول علي مساعدات اقتصاديه من الدول الصناعية والمنظمات الدولية والتكتلات الاقتصادية وإقامة علاقات اقتصاديه متوازنة معها وحافظ على ثبات أوضاعه الداخلية، كذلك حرصت الأردن، في ظل موقعها الجغرافي بين دول المشرق العربي، وعلي رأسها دول التعاون الخليجي، وسوريا والعراق ولبنان، علي بقاء الطرق وسبل النقل مفتوحة حتي في ظل أزمات الصراع العربي الإسرائيلي، ورغم أن الأردن يعتبر من بين أفقر دول العالم من حيث الموارد المائية فقد كان من أوائل الدول التي طبقت تكنولوجيا استخدام الموارد المائية المقتصدة في استخدام المياه واهمها الزراعة المحمية وتكنولوجيا الري بالريزات والتنقيط والزراعة بدون تربه وهذه الصور من وسائل ترشيد المياه التي استفاد منها أصحاب مزارع الخضروات وأشجار الفاكهة بحيث ارتفعت كفاءة استخدام المياه إلى 95% بدلا من الري بالرشاشات التي تبلغ كفاءته ما بين 70% إلى 75%، بينما الري السطحي تبلغ كفاءته 40% - 45%، وبالتالي تضاعفت المساحات المزروعة بنفس المخزون المتاح من المياه.

شروط التجارة الزراعية العربية :

عند ترتيب الدول العربية وفقا لمؤشر شروط التجارة ، الذي إن زادت قيمته عن الواحد الصحيح دال على أن شروط التجارة كانت في صالح الدولة المصدرة أي أن شروط التجارة كانت إيجابية، وعمليا يعني ذلك أن الدولار المتحصل من الصادرات يغطي تكاليف استيراد أكثر من وحدة من الواردات، هذه يعني بدوره مؤشرا لرشد سياسة التجارة الخارجية لهذه السلعة، ومنه يتبين أن فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) قد احتلت المركز الأول حيث في 95% من عدد سنوات الدراسة حقق فيها الاقتصاد الفلسطيني شروطا للتجارة في صالحه، عدا في عام 2001، يله الاقتصاد المصري في المركز الثاني حيث حققت مصر شروطا للتجارة لصالحها في ثلاثة عشر عاما، بنسبة حوالي 82% من سنوات الدراسة، والأعوام التي لم تعط فيها قيمه إيجابية للمؤشر هي الأعوام 2001، 2006، 2007، وتأتي كل من لبنان وسوريا والإمارات في المرتبة الثالثة من حيث شروط التجارة الزراعية حيث بلغ التكرار النسبي للسنوات الإيجابية 76%، وفي المرتبة الرابعة الجزائر والسعودية حيث كانت شروط التجارة لديهما إيجابية في بنسبة 53% من سنوات الدراسة، ثم تأتي في المرتبة الخامسة كل من العراق والأردن، حيث حققنا شروطا للتجارة إيجابية في 41% من سنوات الدراسة، واللافت للنظر أن كلا من المغرب والسودان أتينا في المرتبة السادسة مع الكويت، حيث كانت شروط التجارة الزراعية في صالحهما في 24% من فتره الدراسة ، هذا برغم تميز قطاع الزراعة فيهما بالوفرة النسبية للموارد الأرضية والمائية، وكذلك لوحظ أن تونس تأتي في المرتبة الأخيرة حيث كانت شروط التجارة الزراعية في صالحها في 12% فقط من سنوات الدراسة. وهذا المؤشر يدل على تميز سياسة التجارة الخارجية في فلسطين ومصر برغم ما تعاني منه الضفة الغربية وقطاع غزة من سياسات القمع وسطوة الاحتلال الإسرائيلي ولا نجد مبررا لهذا سوى تميز الإنسان الفلسطيني، كما أن

مضر وسوريا رغم آثار ثورات الربيع العربي منذ عام 2011، كانت شروط التجارة في صالحها معظم فترة الدراسة ومنها السنوات التالية لثورات الربيع العربي

أهم العوامل المؤثرة في تدفق التجارة البينية من السلع الزراعية إلى أسواق الدول العربية⁵

أتضح أن استجابة سعر الصرف للدولة المصدرة إلى السوق المستوردة سالب الإشارة لقيمة صادراتها. وهذا يعني أن تخفيض قيمة العملة الدولة المصدرة (تعويم العملة)⁶، يؤدي لانخفاض سعر السلعة في الأسواق المستوردة، ومن ثم زيادة الصادرات منها مما يزيد من تنافسية تلك السلعة في الأسواق المستوردة مع دول الأخرى المصدرة لنفس الأسواق، يزيد من تنافسية الفاكهة المصرية في الأسواق العربية مع دول الأخرى المصدرة لنفس الأسواق.

واتضح أن استجابة قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدولة المستوردة موجبة لقيمة صادرات الدولة المصدرة المعنية من السلعة موضوع الدراسة، هذا يعني أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي للدول المستوردة يزيد الطلب على السلعة موضوع الدراسة نتيجة زيادة القدرة الشرائية للمستهلكين،

وكذلك اتضح أن استجابة قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدولة المصدرة موجبة لقيمة صادراتها من السلعة موضوع الدراسة حيث إن زيادة الناتج المحلي يعني تحسن قوة الاقتصاد المصري، ومن ثم زيادة القدرة على زيادة الإنتاج وتحسين جودته نتيجة التقدم التكنولوجي، مما يحفز زيادة الصادرات من السلعة موضوع الدراسة

ومن حيث استجابة قيمة الصادرات من السلع الزراعية الغذائية للاتفاقات التجارية العربية اتضح أن للاتفاقية العامة "جافتا"⁷ أثر إيجابي على صادرات الدول العربية المصدرة للسلع الغذائية الخام للأسواق العربية، في حين أن الاتفاقات الثنائية كان لها تأثيرا سلبا على تلك الصادرات للسواق العربية منها، وهذا راجع إلى أن الاتفاقات الثنائية استبعدت في العقد الأول من تنفيذها إعفاء السلع الرئيسية المتبادلة بين الدولتين من التخفيض الضريبي الجمركي، وحتى في المدى المتوسط تنص الاتفاقات الثنائية على خفض التدرجي لباقي السلع وفق ما تراه الدولتان، وتلعب تطورات العلاقات السياسية دورا في هذا الشأن، كما أن الدول العربية الزراعية الرئيسية في سلة الصادرات العربية تقع أغلبها قرب الحد الدني من فئة الدخل المتوسط كما يصنفها البنك الدولي، ومن

⁵ استخدم التقدير القياسي لنموذج الجاذبية في التجارة الخارجية (نموذج بارك)

⁶ Floating of Local Currency

⁷ GAFTA

ثم تمثل إيرادات الرسوم والضرائب الجمركية مصدراً هاماً للدخل الوطني، ولذلك ليس من السهل التنازل عن هذا الجزء من مصادر الدخل النقدي المباشر.

وكان من المتوقع أن تكون إشارة متغير المسافة بين الدولتين سالبة ومعنوية إحصائياً حيث تعكس المسافة بين الدولتين التكاليف اللوجستية ومنها تكاليف النقل، فكلما زادت المسافة بين الدولة المصدرة والدولة المستوردة تنخفض قيمة صادرات الأولى إلى الثانية، لأن المسافة الأقصر تعني انخفاض التكاليف اللوجستية لصادرات السلع الزراعية خاصة أن أغلبها من النوع سريع القابلية للتلف

صادرات الأسماك بين الواقع والمأمول

يبين الجدول التالي أن صادرات الوطن العربي من الأسماك لا تتعدى 35 ألف طن لا تمثل مشاركة معنوية في السوق العالمي الذي يصدر أكثر من 1.6 مليون طن، هذا رغم أن العالم العربي يحوز رصيف قاري مساحته حوالي 575 ألف كيلومتر مربع، ولكن المناطق الرئيسية ذات المخزون السمكي العالي تتحسر في ثلاث مناطق هي منطقة الخليج العربي (دول مجلس التعاون لخليجي) والرصيف القاري للمغرب العربي ومنطقة جنوب البحر الأحمر (جيبوتي والصومال واليمن)، ولكن يلاحظ ضآلة مساهمة دول جنوب البحر الأحمر ومنطقة الخليج العربي، عدا الإمارات، العربية، ورغم أن سلطنة عمان لديها أعلى مخزون سمكي للكيلومتر مربع من الرصيف القاري، كما أن الدول التي لديها مساحات كبيرة من المياه الداخلية قد أدت الإدارة الغير معتمدة على مبادئ اقتصاديات الموارد الطبيعية إلى تلوث مساحات واسعة منها وتجفيف مساحات أخرى بهدف زراعتها بالمحاصيل الحقلية وهو أمر لم يتحقق وحتى إن كان قد تحقق فهو استغلال غير رشيد اقتصادياً وفقاً لمبدأ التكاليف الاجتماعية.

ونظراً لضعف قدرة عدد من الدول العربية على التمويل الذاتي لتنمية هذه الموارد الطبيعية فد لجا بعضها لسياسة تأجير رصيفها القاري مثل موريتانيا واليمن وجيبوتي، والبعض الآخر مثل الصومال يتعرض رصيفه القاري لقرصنة الصيد الغير مشروع، وأدى اكتشاف النفط وسيطرته على اقتصاد عدد من دول مجلس التعاون الخليجي إلى عدم إعطاء أولوية للموارد السمكية الطبيعية، وربما تفردت المملكة المغربية بحافز معاملة الشريك المفضل في التبادل التجاري مع الاتحاد الأوروبي ومن ثم هناك زيادة نسبية في تدفقات صادرات الأسماك، وهذا العرض الموجز يبرر ضبط عدد من مراكب الصيد من بعض الدول العربية تصيد في مناطق الرصيف القاري في المناطق الغنية في مخزونها السمكي، وهو أمر منطقي مع فقر مناطق شرق البحر المتوسط في مخزونها السمكي.

وتعتبر الثروة السمكية العربية أهم القطاعات التي تستوجب وجود شركات عربية باستثمار عربي خاص تملك أساطيل صيد أعالي البحار، ولديها أرصفة إنزال ولوجستيات التبريد والنقل والتجهيز، والتي قد تحتاج للاستعانة بخبرات أجنبية.

كما يحتاج البرنامج توافر مؤسسات إقليمية لديها خبرات وإمكانات تقدير المخزون السمكي وتقدير حجم الإنتاج الموسمي والسنوي الذي يضمن عدم استنفاد المخزون وضمان نموه الطبيعي المستدام، كما أن الإحصاءات المتاحة ضعيفة وتفتقر لعدد من المعلومات عن البنية الأساسية لهذا القطاع

وقد أجهضت الجهود التي سارت في هذا الاتجاه منذ معاهدة كامب ديفيد في نهاية سبعينات القرن الماضي، ومازالت الفرصة سانحة حتى لا يدخل هذا القطاع ضمن سلاسل البكاء على اللبن السكوب مثل التنمية الزراعية في السودان والشركات العربية لإنتاج صيصان الجلود للحم والبيض، وتنمية دول القرن الأفريقي العربية وغيرها.

ومن الأهمية بمكان فرد دراسة مستقلة لتنمية هذا القطاع ليس فقط لاختلاف طبيعة القطاع ولا يتسع هدف هذه الدراسة لاستيفاء جوانبه.

مساهمة الدول العربية في جملة صادرات الدول العربية من الأسماك

الدولة	ألف طن	مليون دولار	دولار/طن	% في جملة الصادرات العربية
الأردن	0	0	NA	0.00%
الإمارات	1.06	5.43	5138	15.30%
البحرين	0.04	0.06	1526	0.20%
تونس	0.28	2.75	9745	7.80%
الجزائر	0.02	0.01	656	0.04%
جزر القمر	0	0	NA	0.00%
جيبوتي	0	0	NA	0.00%
السعودية	0.01	0.06	5182	0.20%
السودان	0.01	0.01	1222	0.00%
سوريا	0	0	NA	0.00%
الصومال	0.07	1.17	16423	3.30%
العراق	0	0	NA	0.00%
عمان	1.27	1.79	1408	5.00%
فلسطين	0	0	NA	0.00%
قطر	0	0	NA	0.00%
الكويت	0.01	0.01	1333	0.02%
لبنان	0.02	0.34	NA	0.90%
ليبيا	0	0	NA	0.00%
مصر	0.2	0.95	4870	2.70%

40.10%	5240	14.2	2.71	المغرب
1.80%	561	0.64	1.15	موريتانيا
22.60%	14769	8.01	0.54	اليمن
100%	4803	35.42	7.37	الوطن العربي
	3717	6054.3	1628.91	العالم

المراجع

- "إبراهيم سليمان (2004) "تنمية التجارة البينية العربية في ظل التكتلات الاقتصادية العالمية" ندوة كلية الزراعة جامعة الزقازيق بالاشتراك مع الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي وجمعية المستثمرين بالعاشر من رمضان والغرفة التجارية بالشرقية
- إبراهيم سليمان (1984) "اقتصاديات تكثيف نظم الإنتاج الحيواني في الدول العربية"، ورقة محورية، الندوة القومية عن نظم الإنتاج الحيواني المكثف في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، بالتعاون مع وزارة الزراعة السعودية، الرياض المملكة العربية السعودية، أكتوبر 1984.
- إبراهيم سليمان (1998) "أثار المتغيرات الإقليمية والدولية على قطاع اللحوم الحمراء " مجلد الندوة الإقليمية في دراسة خطة رئيسية لتنمية قطاع اللحوم الحمراء للتشجيع على إقامة المشاريع في العالم العربي، أقامته المنظمة، العربية للتنمية الزراعية ، عقدت في القاهرة، مصر ص 1-30
- إبراهيم سليمان (1999) "المتغيرات الدولية والميزة النسبية والقدرة التنافسية لقطاع اللحوم الحمراء في الدول العربية" مجلة مصر المعاصرة، المجلد 90، العدد 405453، ص 354-382، تصدرها الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، مص
- إبراهيم سليمان (2002) "الأمن الغذائي العربي والتغيرات الإقليمية والعالمية" المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد العاشر، العدد الثاني، ص 124.152، معهد التخطيط القومي، مدينة نصر، القاهرة، مصر .
- إبراهيم سليمان (1998) (Strategic Paper) "مخطط تنمية قطاع اللحوم الحمراء في الدول العربية في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية"، ورقة محورية في الندوة القومية عن مخطط تنمية قطاع اللحوم الحمراء في الدول العربية، دعوة من المنظمة العربية للتنمية الزراعية، عقدت في المكتب الإقليمي، الدقي القاهرة ، أكتوبر .
- إبراهيم سليمان، (2004) "قطاع الألبان في المملكة العربية السعودية: المعوقات والرؤية المستقبلية والخيارات الإستراتيجية" منظمة الأغذية والزراعة، بالتعاون مع وزارة الزراعة السعودية، مجلد (SAU/ 002290)، المشروع الوطني للوعون الفني للتنمية الزراعية في المملكة العربية السعودية

إبراهيم سليمان، أحمد مشهور (2000) "التجارة الزراعية البينية العربية: ملامح الأداء والرؤية المستقبلية" المجلة المصرية لاقتصاد الزراعي، المجلد العاشر، العدد الأول، صفحة 21-46، تصدرها الجمعية المصرية لاقتصاد الزراعي، نادي الزراعيين، الدقي، القاهرة، مصر

إبراهيم سليمان، أسامه عويضة (دكتور)، (2005) "اتجاهات الأسواق العالمية للقطن المصري" الجمعية المصرية لاقتصاد الزراعي، المؤتمر الثالث عشر للاقتصاديين الزراعيين، نادي الزراعيين، الدقي، القاهرة

إبراهيم سليمان، عبد الحكيم إسماعيل، محمد حسن ربيع (2003) "أثر التغيرات الدولية والإقليمية على فاعلية التجارة الزراعية البينية العربية" مجلة الزقازيق للبحوث الزراعية، مجلد رقم 30، العدد (6)، ص 2421-2451، تصدرها كلية الزراعة، جامعة الزقازيق، مصر

إبراهيم سليمان (1999) "المتغيرات الدولية والميزة النسبية والقدرة التنافسية لقطاع اللحوم الحمراء في الدول العربية" مجلة مصر المعاصرة، المجلد 90، العدد 405453، ص 354-382، تصدرها الجمعية المصرية لاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، مصر

هبة سراج الدين، إبراهيم سليمان، هالة السيد بسيوني (2014) " مؤشرات أداء التجارة الخارجية الزراعية العربية"، مجلة الزقازيق للبحوث الزراعية، مجلد 41، عدد 2، ص: 355-367، تصدرها كلية الزراعة جامعة الزقازيق

هبة سراج، إبراهيم سليمان، عبد الحكيم نورالدين، هالة بسيوني (2019) "مؤشرات رئيسة لتطور التجارة الزراعية البينية العربية"، مجلة الزقازيق للبحوث الزراعية، مجلد 46، عدد (A6)، ص 2109-2122، تصدرها كلية الزراعة، جامعة الزقازيق، مصر

"الدراسات القومية للمنظمة العربية للتنمية الزراعية التي ساهم الباحث في إنجازها:

برامج الأمن الغذائي العربي، الخرطوم، (8 أجزاء) أغسطس، 1980

السياسات الزراعية العربية، الخرطوم، (9 أجزاء)، الخرطوم، نوفمبر، 1983

مستقبل اقتصاد الغذاء في البلاد العربية، (4 أجزاء)، الخرطوم، أكتوبر 1979

منظمة الأمم المتحدة، منظمة الأغذية والزراعة، (2012) "زيادة الاستثمار ضرورة لتحسين أداء القطاع الزراعي" التقرير السنوي الرئيسي لحالة الأغذية والزراعة. www.amadapapr.net/at/news

EU Commotion of Scientific Research(2011) "Agricultural trade liberalization in the Mediterranean Progress in Sustainable Agri – food systems and rural development in the Mediterranean Partner Countries (SUSTAINMED PROJECT) Project no. 245233, Collaborative Project ID, FP7-KBBE-2009-3.

Ibrahim Soliman and Hala Bassiony (2020) "Impact of Arabic Spring on the Competitiveness of Arab States Agricultural Exports to EU Markets" in "Sustainable Food Chains and Ecosystem" Mattas, et al (Eds), y Springer Nature Switzerland AG., Gewerbestrasse 11, 6330 Cham, Switzerland.